معهد التخطيط القومي
INSTITUTE OF NATIONAL PLANNING
INP
EGYPT
1960

الفعاليات العلمية
لمعهد التخطيط القومي
للعام الأكاديمي 2018/2017

الفعاليات العلمية
لمعهد التخطيط القومي
للعام الأكاديمي 2018/2017

معهد التخطيط القومي - تقاطع صلاح سالم مع شارع الطيران – مدينة نصر الرقم البريدى 11765

www.inplanning.gov.eg

E.MAIL: inp.technical.office@inp.edu.eg

Phone: +20222627372 / +202 22634040

Fax: 22634747 / 24011398

المحتويات

4	تقديم رئيس المعهد	
5	القسم الأول: المؤتمر السنوى الدولى للمعهد	
13	القسم الثانى: سيمنار الثلاثاء	
14	الحلقة الأولى	المياه والموارد المائية
24	الحلقة الثانية	الزراعة والغذاء
34	الحلقة الثالثة	الطاقة الجديدة والمتجددة: بين الواقع والمأمول
49	الحلقة الرابعة	الصناعة والتأهيل المهني
80	الحلقة الخامسة	تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات
88	الحلقة السادسة	التشييد والانشطة العقارية
91	الحلقة السابعة	البنية التحتية والتفاوتات المكانية
99	الحلقة الثامنة	السياحة والامكانية الفندقية
134	القسم الثالث: لقاء الخبراء	
136	الحلقة الأولي	أثر تخفيض سعر الصرف على الصادرات المصرية
139	الحلقة الثانية	الدعم النفسي... مطلباً وحاجةً
143	الحلقة الثالثة	العاصمة الإدارية الجديدة
147	الحلقة الرابعة	الإدارة المتكاملة لمنظومة المخلفات الصلبة فى مصر
151	الحلقة الخامسة	أثر سد النهضة على الموارد المائية المصرية
156	الحلقة السادسة	الشمول المالى والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر
162	الحلقة السابعة	مبادرة الحزام والطريق "إعادة احياء طريق الحرير واثارها المستقبلية على مصر"
171	الحلقة الثامنة	ادارة الاقتصاد بين السوق والخطة في مصر "آليات ضبط السوق- التجارة الداخلية نموذجا"
178	القسم الرابع: المتابعات العلمية	
180	الحلقة الأولي	تقرير آفاق الاقتصاد العالمى 2017
196	الحلقة الثانية	تقرير حالة المستقبل 2015-2016
203	الحلقة الثالثة	تقرير التنمية البشرية العالمى2016 "تنمية المجتمع"
207	الحلقة الرابعة	تقرير البيئة العالمي 2016
220	الحلقة السادسة	تقرير التنافسية العالمى 2017-2018
235	الحلقة السابعة	تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2017 "بناء القدرة على الصمود لتحقيق السلام والامن الغذائي"
244	الحلقة الثامنة	تقرير التنمية الصناعية 2018 "الطلب على الصناعة التحويلية: دفع التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة"
257	القسم الخامس: سيمنار شباب الباحثين	
258	الحلقة الأولي	التنمية الشاملة والتخطيط دور مراكز التفكير الاستراتيجى في تحقيق التنمية الشاملة عرض تجربة سفر مجموعة من الباحثين بالمعهد إلى المملكة المتحدة
263	الحلقة الثانية	قراءة في فعاليات منتدى شباب العالم المنعقد بشرم الشيخ خلال الفترة 4-10 نوفمبر 2017
266	الحلقة الثالثة	الابتكار فى القطاع الحكومى
278	الحلقة الرابعة	التخطيط الإعلامى والتنمية
286	الحلقة الخامسة	قراءة نقدية لمؤشرات التنمية البشرية مع التركيز على حالة مصر
303	الحلقة السادسة	تحديات مشكلة الإسكان ومناقشة سياسات الحل
311	الحلقة السابعة	التوجيه المهني والوظيفي وتغيرات سوق العمل
317	الحلقة الثامنة	البحث العلمى ... المناهج والتحديات

تقديم رئيس المعهد

يقدم الكتاب استعراضاً شاملاً للفعاليات العلمية للمعهد المنعقدة خلال العام الأكاديمي 2018/2017 في سياق الخطة الاستراتيجية لمعهد التخطيط القومى 2020/2019-2016/2015، والتي تتضمن عقد المؤتمر السنوى الدولي للمعهد، والسمنارات، لقاءات الخبراء والمتابعات العلمية والتي تتباين فيما بينها من حيث الانتظام ودورية الانعقاد. فضلاً عن تباينها في الموضوعات والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تتناولها.

خصص **القسم الأول** لمؤتمر المعهد السنوى الدولي ويذكر أنه وابتداء من عام 2017/2016 تحول المؤتمر السنوي للمعهد إلى مؤتمر دولي يشارك في فعالياته باحثون وخبراء من داخل مصر وخارجها.

تناول مؤتمر المعهد للعام 2018/2017 موضوع "التصنيع والتنمية المستدامة" وذلك خلال الفترة 5-2018/5/6. وقد افتتح المؤتمر بكلمات الوزراء، أ.د. هالة السعيد، وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ورئيس مجلس إدارة المعهد. السيد المهندس/ طارق قابيل وزير التجارة والصناعة. لواء د.م./ محمد العصار وزير الإنتاج الحربي.

أما **القسم الثاني** فقد تناول سيمنار الثلاثاء والتى عقدت حلقاته خلال عام 2018/2017 في موضوعات متفرعة عن قضية بعنوان: "مصر.. القطاعات الواعدة والتنمية الشاملة"

ويوثق **القسم الثالث** لقاءات الخبراء والمنعقدة خلال عام 2018/2017. يعقد هذا اللقاء بالمعهد منذ عام 2004 بمشاركة مجموعة من الباحثين والخبراء المتخصصين وذوي الخبرة في مجال معين من داخل وخارج المعهد، حيث ويناقش اللقاء قضية محددة من قضايا التخطيط والتنمية الراهنة التي تصاغ على شكل سؤال أو عدد محدود من الأسئلة التي يطلب من المشاركين الرئيسين الإجابة عنها. ثم يجرى التحاور والنقاش الخبراء المدعوين والخبراء من أعضاء الجهاز العلمي بالمعهد.

وتناول **القسم الرابع** المتابعات العلمية، وهو أحد أنشطة المعهد العلمية التى تعقد بصفة دورية وهو لقاء خاص للعلميين بالمعهد من أعضاء الهيئة العلمية والهيئة المعاونة والمهتمين من خارج المعهد، والغرض من هذا النشاط هو التشارك المعرفي من خلال عرض التقارير الدولية والكتب، والتحاور بشأنها مع التركيز على حالة مصر.

ويتناول **القسم الخامس** والأخير سيمنار شباب الباحثين، وهو أحد أنشطة المعهد العلمية التى تعقد بصفة دورية ويستهدف إلى صقل المعارف والمهارات العلمية والبحثية والحياتية لشباب الباحثين بالمعهد، وذلك من خلال توفير منبر لتبادل الخبرات فيما بين فئة شباب الباحثين وكذا بينهم وبين الأجيال الأقدم بالمعهد.

وفي الختام يسعدني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في أنجاز الفعاليات العلمية بالمعهد من أعضاء الهيئة العلمية والهيئة العلمية المعاونة والعاملين بالجهازين الفني والإداري.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الدكتورة/ سحر البهائي لقيام سيادتها بتحرير هذا الكتاب وإخراجه على النحو الذي بين أيدينا.

أ.د. علاء زهران
رئيس معهد التخطيط القومي

المؤتمر الدولي السنوي للمعهد

يتناول مؤتمر المعهد السنوى قضية من القضايا الرئيسية للتنمية المستدامة، وذلك بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وابتداء من عام 2017/2016 تحول المؤتمر السنوي للمعهد إلى مؤتمر دولي يشارك في فعالياته باحثون من مصر ومن خارج مصر

وقد تناول مؤتمر المعهد للعام 2018/2017 موضوع "التصنيع والتنمية المستدامة" وذلك خلال الفترة 2018/5/6-5، وافتتح المؤتمر بكلمات الوزراء المعنيين بموضوعه.

أ.د. هالة السعيد، وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ورئيس مجلس إدارة المعهد. السيد المهندس/ طارق قابيل وزير التجارة والصناعة. لواء د.م./ محمد العصار وزير الإنتاج الحربي

انطلاق مؤتمر "التصنيع والتنمية المستدامة" بمعهد التخطيط القومي 2018/5/5

EXIT
ADI

EXIT

شارك في المؤتمر عدد من الوزراء السابقين. كما شارك في المؤتمر ممثلون للوزارات والهيئات المصرية المعنية بقضايا التصنيع والاستدامة والتطوير التكنولوجى، من أبرزها:

وزارة التخطيط والمتابعة ولاصلاح الادارى، ووزارة التجارة والصناعة، ووزارة الانتاج الحربى، والهيئة العامة للتنمية الصناعية، وبنك التنمية الصناعية، والجهاز التنفيذى للمشروعات الصناعية والتعدينية، وهيئة الرقابة الصناعية، ومركز تحديث الصناعة، وجهاز حماية المستهلك، والهيئة العامة للاستثمار، واتحاد الصناعات المصرية، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وبعض الشركات الصناعية.

وحضر المؤتمر عدد من قيادات وأعضاء المؤسسات البحثية والأكاديمية المصرية المعنية، مثل أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ومجالسها المتخصصة، والمركز القومى للبحوث، ومركز بحوث وتطوير الفلزات، والجامعات المصرية، والجامعة الامريكية بالقاهرة.

وكان لعدد من الجمعيات العلمية ومنظمات واتحادات المجتمع المدنى ووسائل الإعلام حضور واضح في المؤتمر. وشارك في فعاليات المؤتمر عدد من الخبراء على المستوى الدولى – من الصين واليابان وكندا – وممثلين لمنظمات دولية واقليمية مثل بنك التنمية الافريقى، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، والمعهد العربى للتخطيط، والمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بدولة الكويت، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.

وقد خصصت أربع جلسات متوازية لعرض 12 ورقة بحثية لباحثين من مصر ومن دولة عربية وأوروبية. كما تضمنت فعاليات المؤتمر أربع جلسات حوارية للعصف الذهنى تناولت العديد من الخبرات الصناعية في مصر والعالم، وذلك بمشاركة مجموعة من الخبراء الصناعيين من مصر والوطن العربى والدول المتقدمة والنامية. وبالإضافة إلى ما تقدم، عقد على هامش المؤتمر معرض لبعض المنتجات والتطبيقات الصناعية لمنتجات رواد أعمال صناعيين في مجالات تحلية وتنقية المياه، وتصنيع المخلفات، والطاقة النظيفة، والمنتجات الورقية، ومنتجات مركز بحوث وتطوير الفلزات.

وقد قام المشاركون في المؤتمر بمعاينة المعرض والتعرف على طبيعة التطبيقات الصناعية المعروضة من جانب المبادرين. وأبدى بعض الوزراء استعداداً لرعاية بعض التطبيقات والمبادرات المعروضة.

أهم رسائل المؤتمر

تمخضت أعمال المؤتمر عن مجموعة من الرسائل، نوجزها فيما يلى:

أولاً: فيما يتعلق بالاستراتيجيات والسياسات الصناعية المصرية:

- اعتبار الدولة قطاع الصناعات التحويلية قطاعا ذا أولوية تنموية مطلقة في السنوات العشر القادمة، وذلك من أجل تعميق التصنيع، ورفع نصيب هذا القطاع في الناتج

المحلى الاجمالى، وزيادة إسهامه في خلق فرص العمل وتنمية الصادرات الصناعية، مع ربط خطط وسياسات التنمية الصناعية باستراتيجية وخطط وسياسات التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

- بلورة برنامج وطنى لتنمية وتطوير الصناعات والأنشطة الصناعية المرتبطة بتحول مصر إلى مركز إقليمى للطاقة خاصة النفط والغاز، مثل صناعات تسييل الغاز، وتكرير النفط، والمشتقات النفطية، والبتروكيماويات، والأسمدة، وكذلك العناية بتنمية الصناعات المرتبطة باستغلال الطاقة الشمسية، مثل تحلية المياه، وبلورات السيلكون، والالواح الشمسية، ومحولات الطاقة، وذلك بالتنسيق بين بنك الاستثمار القومى ووزارة الانتاج الحربى والهيئة العربية للتصنيع.
- إعادة هيكلة شركات القطاع العام الصناعى. ف في صناعة الغزل والنسيج مثلاً يتطلب الأمر التركيز على إصلاح الهياكل التمويلية للشركات، وتحديث قدراتها التكنولوجية، وكذلك العناية بإعادة هيكلة سلاسل التوريد وإعادة تصميم الروابط الأمامية والخلفية لهذه الصناعة، وتطوير شبكات للعناقيد الصناعية بها، وذلك فضلاً على تحسين مستوى أداء قوة العمل.
- تنمية فرص الاستثمار الأجنبى المباشر في المجال الصناعى، وعلى الأخص الاستثمارات الصناعية الصينية في إطار مبادرة الحزام والطريق، وذلك في المجالات الداعمة للقدرة الصناعية التكنولوجية المصرية مثل صناعة الآلات والمعدات، والصناعات المرتبطة بالطاقة الشمسية. مع تبنى فلسفة جديدة للانتشار الصناعى الإقليمى تعتمد على تصنيف الأقاليم التخطيطية صناعياً وفق أدلة علمية للصناعة المستدامة على المستوى الإقليمى، وربط التوزيع الجغرا في للاستثمارات الصناعية بالتركيب الصناعى المناسب لكل إقليم.

ثانياً: بخصوص السياسات المساندة للقطاع الصناعى المصرى:

- إتاحة تمويل منخفض التكلفة للصناعة التحويلية، بما في ذلك تخصيص سعر فائدة تمييزى، ومساندة تأسيس صناديق خاصة لدعم هذه الصناعات.
- تطوير الأطر التشريعية الداعمة لتطوير القطاع الصناعى المصرى، وزيادة حوافز تعزيز الاستثمار الصناعى في قطاعات أو محافظات بعينها، بما في ذلك تطوير منظمة حوافز الاستثمار الاجنبى المباشر الصناعى لدعم نقل التكنولوجيا الصناعية وتعظيم الصادرات الصناعية. ودعم نظم التعليم والتعلم مدى الحياة لتطوير العمالة الماهرة في القطاع الصناعى، والتوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات في التعليم والتدريب الفنى والمهنى.

- توجيه الجهات البحثية لإعداد دراسات لدعم القطاع الصناعى، وبخاصة دراسات تحليل العلاقات التشابكية للصناعات التحويلية، وتحديد الصناعات القائدة والصناعات التنافسية، وتطوير السياسات الصناعية والتجارية، وتقييم وتطوير الصادرات والواردات الصناعية، وتصميم سياسات اختيار التكنولوجيا وتطويعها، وتطوير سياسات التوازن المكانى، وسياسات المدن والمناطق والحدائق والعناقيد الصناعية، ودراسة وتحليل الأبعاد والأنساق الاجتماعية والثقافية والحضارية للتحولات الصناعية.

ثالثاً: أنعكاسات الثورة الصناعية الرابعة على الصناعة المصرية:

- اضطلاع الدولة بدور استراتيجى في دعم المبادرات ذات الصلة بالثورة الصناعية الرابعة، و في وضع سياسات جديدة في مجالات التعليم والتدريب والثقافة للتعامل مع مستجدات وتطبيقات هذه الثورة، و في صياغة نظم وضوابط وطنية لحسن الاستفادة من هذه المستجدات والتطبيقات، و في تشجيع مراكز البحث ومعاهد الفكر في مصر على دراسة خبرات الدول والشركات في مجال الثورة الصناعية الرابعة، وعلى تتبع وتقييم الانعكاسات المحتملة للثورة الصناعية الرابعة على هيكل وتطور الصناعة المصرية، وتحديد نتائجها الثقافية والاجتماعية.
- الاستعداد لمواكبة أنعكاسات الثورة الصناعية الرابعة، وخاصة تغيير مناهج وأنماط التدريب، مع تبنى مفهوم التدريب للمهام والخبرات والمهارات بدلا عن مفهوم التدريب للوظائف، وكذلك العناية بوضع برامج لزيادة نصيب الصناعات كثيفة المعرفة في الهيكل الصناعى المصرى.
- تشجيع أشكال التعاون بين الدول العربية في مجال التحول الرقمى (الرقمنة) في الصناعة، سواء بين الأجهزة الرسمية أم بين الشركات الصناعية العربية، وذلك في إطار مشروعات رقمية صناعية مشتركة.

رابعاً: علاقة الصناعة بقطاع البحث العلمى والتطوير:

- الاهتمام برسم استراتيجية وطنية للمحاكاة التكنولوجية في القطاع الصناعى، بما يساهم في تعزيز أنتاج بدائل تحل محل الواردات الراسمالية والوسيطة، وذلك في إطار الضوابط العالمية لنقل التكنولوجيا والملكية الفكرية.
- البناء على خبرات النجاح المصرية في إسهام مراكز البحوث في تزويد المنشآت الإنتاجية والخدمية باحتياجاتها من بعض المعدات وقطع الغيار، لاسيما تجربة مركز بحوث وتطوير الفلزات.

- تبنى مداخل وأساليب جديدة لربط الجامعات ومراكز البحوث بالقطاع الصناعى مثل، تجربة اللقاءات الدورية في كندا بين القطاعات الصناعية والجامعات لترتيب مشروعات مشتركة، وتفعيل دور وحدات التسويق في الجامعات ومكاتب نقل وتسويق التكنولوجيا لتسويق الأبحاث التطبيقية، وكذلك السعى لتطبيق نماذج "مدن المعرفة" في مصر، والتى يمكن لها توفير الكوادر الراقية في مجالات تطويع التكنولوجيا، والتصميم والتطوير، والمواد الجديدة وتطبيقاتها، والنانو تكنولوجى والهندسة الجينية، وغيرها.
- ضرورة توفير التمويل اللازم لدعم مشروعات وبرامج تعميق التصنيع المحلى ضمن الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 2030، والتى تضمن الطاقة والمياه والنسيج ووسائل النقل والالكترونيات والاتصالات والمعدات الزراعية والصناعات الغذائية.
- تفعيل وتنويع أساليب الاستعانة بالعلماء المصريين في الخارج في المجال الصناعى وفق الاولويات الصناعية المصرية. ويمكن تنفيذ ذلك من خلال الوزارات المعنية، أو قطاعات الأعمال بصورة مباشرة، أو مدن المعرفة، أو غيرها من القنوات الحكومية وغير الحكومية.

خامساً: تطوير ادوار المشروعات الصناعية المتوسطة والصغيرة والمبادرات الفردية:

- تبنى مبادرات لتطوير القدرات التكنولوجيا للمشروعات المتوسطة والصغيرة على مستوى المحافظات في مجال إعادة تصنيع المخلفات الصلبة، وهو ما يحقق منافع اقتصادية للمستثمر الصغير، ومزايا اجتماعية وبيئية للمحافظات المختلفة.
- تطوير برامج ونظم وحوافز ودعم متخصصة للمطور الصناعى الصغير بالتعاون بين وزارة التجارة والصناعة وأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا وهيئة التنمية الصناعية وجمعيات الأعمال. وتبنى مبادرات خاصة بالمشروعات المتوسطة والصغيرة في مجال التصنيع الغذائى للتعامل مع مشكلتى التمويل ونقص كفاءة الموارد البشرية، وذلك من خلال تقديم تمويل ميسر ودعم التدريب الفنى خاصة في السنوات الأولى من عمر المشروع.

سادساً: الأبعاد البيئية للنشاط الصناعى المستدام:

- توجيه المزيد من الاهتمام لأنشطة إعادة تدوير وتصنيع المخلفات الصلبة، وتطوير حوافز لتشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة على ولوج هذا المجال، مع الاستفادة من الخبرات الوطنية والعالمية. والالتزام بالأكواد والاشتراطات البيئية في صناعات

ومواصفات المنتجات البترولية، ومتطلبات الحد من التلوث في صناعات البتروكيماويات.

- وضع نظم تطبيق قواعد البصمة المائية في القطاع الصناعى للحد من لاستخدام المفرط للمياه في عمليات الإنتاج وسلاسل التوريد، مع دمج سياسات استخدام المياه ضمن الخطط التشغيلية، والاعتماد على "القوائم المائية" جنبا إلى جنب مع "القوائم المالية" في تقييم أداء الشركات الصناعية.
- توجيه اهتمام خاص لتسويق نماذج من التطبيقات الصناعية الخضراء لدى المشروعات الصناعية، وذلك بالتعاون بين وزارة التجارة والصناعة ووزارة البيئة واتحاد الصناعات المصرية وجمعيات المستثمرين وبلورة رؤية استراتيجية لمشروعات التصنيع الزراعى والغذائى ضمن الاطار الواسع للتنمية المستدامة. وضع نظم لتحفيز المشروعات الصناعية على استخدام الطاقات الجديدة والمتجددة من جهة، أو على تبنى نظم لترشيد استخدامات الطاقات التقليدية ورفع كفاءتها في عمليات التصنيع من جهة أخرى.

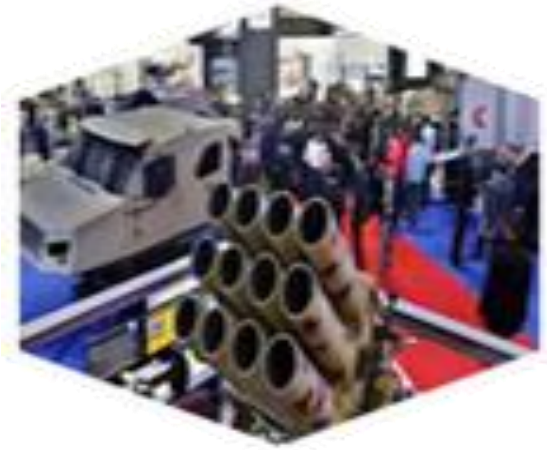

سيمنار الثلاثاء

أ.د. مصطفي أحمد مصطفي

بدأ سيمنار الثلاثاء أواخر ستينيات القرن العشرين، وصار يعقد بصفة دورية منتظمة منذ عام 1983 بواقع مرة شهرياً (أيام الثلاثاء). وتتناول جلساته عرض ومناقشة قضايا تنموية بمشاركة الأطراف ذات الصلة من خارج المعهد.

وتعقد حلقات السيمنار تحت إشراف أ.د. مصطفي أحمد مصطفي الأستاذ بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية. وتناولت حلقاته خلال عام 2018/2017 ثمانية موضوعات متفرعة عن قضية بعنوان: "مصر.. القطاعات الواعدة والتنمية الشاملة" وهذه الحلقات كما يلي:

حلقات سيمنار الثلاثاء خلال عام 2018/2017

الحلقة	الموضوع	المتحدث
الأولي	المياه والموارد المائية	أ.د. حسين العطفي، أ.د.عبد العزيز ابراهيم
الثانية	الزراعة والغذاء	أ.د. وحيد مجاهد
الثالثة	الطاقة الجديدة والمتجددة	أ.د. أنهار حجازى
الرابعة	الصناعة والتأهيل المهني	أ.د. محمد بهي الدين عرجون
الخامسة	تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	أ.د. جمال محمد غيطاس
السادسة	التشييد والانشطة العقارية	أ.د. أبوزيد راجح
السابعة	البنية التحتية والتفاوتات المكانية	د. حسام منير
الثامنة	السياحة والامكانية الفندقية	أ. أشرف ابراهيم

الحلقة الأولي: المياه والموارد المائية

المتحدثون

أ.د. حسين العطفي، وزير الموارد المائية والرى الأسبق

أ.د. عبد العزيز إبراهيم، استاذ الموارد المائية، معهد التخطيط القومي

مستقبل المياه في مصر (الواقع .. والمأمول)
أ.د/ حسين العطفي

أشار أ.د. حسين العط في في بداية حديثه إلى أن المياه تعد ركيزة اساسية للتنمية وأن قضية المياه لم تعد تشغل اهتمام صناع القرار فقط وإنما أيضا المواطن العادى الذى يحاول تأمين مستقبله.

كما اشار سيادته إلى العديد من التحديات المرتبطة بهذا المورد الهام والنادر والتى أدت إلى ظهور بنوك المياه وبورصات المياه، كما تفاقمت الأمور وإمتدت إلى الإرهاب المائى من خلال استهداف منشآت المياه وتدميرها، والقرصنة المائية عن طريق عصب وسلب الحقوق المائية دون رادع.

كذلك نبه سيادته إلى أن عصر الحصول على المياه التقليدية السهلة قد أنتهى وهو الأمر الذى يستدعى وضع قضية المياه على راس أولويات الأجندة السياسية للدولة إلى جانب التطوير المؤسسى والتشريعى، فضلا عن تبنى التكنولوجيات التى تساعد في إدارة ملف المياه.